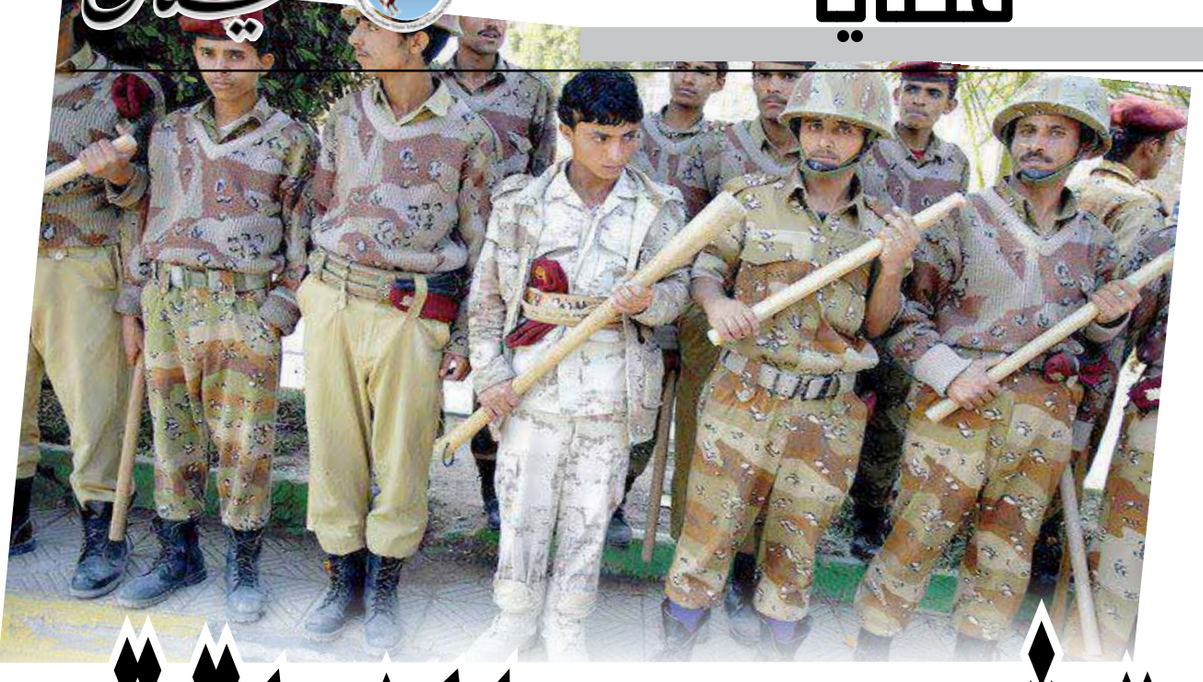

< أظهر التقرير الذي أعدته اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٣م، عن قيام حكومة الوفاق الوطني بتجنيد مائتي ألف فرد بالقوات المسلحة والأمن دون إخطار وزارة الدفاع وخارج إطار الموازنة العامة للدولة وبعيداً عن أي معايير أو خطط أو احتياج فعلي، هذا التطور يظهر أن ثمة مشروعاً كبيراً تسعى حكومة الوفاق بقيادة المشترك الى إحداث معادلة عسكرية جديدة في المنطقة.. وليس الأمر ببعيد عن اقامة دولة الخلافة المزعومة، أو أن ثمة شيئاً يُرتب له، بعيداً عن أعين كل الأحزاب والدول الراعية للمبادرة،

200 ألف نواة لجيش متشدد يهدد المنطقة

البركاني: الحكومة جندت في 8 اشهر أكثر مما جند في 3 عقود

خصوصاً وأن وزير الدفاع سبق وأن أعلن أنه لا يعلم بعملية التجنيد، بيد أن دولة كاليمن والتي تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة جداً وموارد مالية شحيحة ويعيش أكثر من نصف سكانها تحت مستوى خط الفقر، نجد الحكومة تذهب الى تجنيد ٢٠٠ ألف شخص مرة واحدة، ما يؤكد أن الأمر ليس عفوياً اطلاقاً خاصةٍ وأن من تم تجنيدهم يتبعون حزباً واحداً، ومن مناطق محددة.. وهذا يضع تساؤلات كثيرة حول أي البلدان يستعد الاخوان في اليمن لفتحها على الطريقة الاسلامية.. وهل تحتاج اليمن غزوات لدول أخرى أو خوض حروب طالما وأن ليس لها أعداء وسبق أن حل الزعيم علي عبدالله صالح الرئيس السابق كل مشاكلنا الحدودية..

وإذا افترضنا أن تجنيد هذا العدد جاء بهدف امتصاص البطالة بين الشباب، فلماذا جُنّد الاطفال في الغالب ولم يتم استيعاب عشرات الآلاف من الخريجين الجامعيين والكوادر المؤهلة الذين هم بحاجة للعمل، والوطن بأمس الحاجة للاستفادة منهم.

من جديد قضية التجنيد السرية تضع مزيداً من الشكوك ومزيداً من التحديات، ومزيداً من العسكرة لحماية مصالح شخصية وحزبية وليس من أجل جيش وأمن وطني.

ولعل ما يثير القلق أنه لم يستطع أحد أن يجيب على البرلمان أو غير ذلك لمصلحة من تم ذلك التجنيد.. وكيف ومتى.. ومن سيصرف لهم الرقم العسكري، ومن أين ستدفع لهم المرتبات، وبأي معسكرات يجري تدريبهم.. !! ولماذا لا يتم الاعلان عن أسمائهم.. و..و.. الخ.

مراقبون اعتبروا اكتشاف تجنيد ٢٠٠ ألف شخصي يأتي ضمن مخطط اخواني يسعى للتمدد مستقبلاً الى دول الجوار، لتعم ثورة الربيع دول منطقة الخليج، كما لم يستبعد المراقبون أن يكون ذلك التجنيد بهدف اجتثاث الجيش والأمن كما حدث للجيش العراقي الذي تم تسريحه بطريقة مشابهة.

اللافت أن حقيقة التجنيد مؤكدة، فهذا وزير المالية صخر الوجيه وبعد ان نُشرت الفضيحة اعترف في جلسة البرلمان- السبت- بأن ما تم تجنيده خلال عامي ٢٠١١- ٢٠١٢م هو (٥٣) ألف مجند فقط، في الوقت الذي أكد تقرير اللجنة الفنية ان ما تم تجنيده في عامي (٢٠١١م- ٢٠١٢م) في وزارتي الدفاع والداخلية بلغ مائتي ألف جندي تقريباً، وأفاد وزير الدفاع أن ذلك التجنيد لم يكن ضمن خطط وزارة الدفاع ودون علمها.

وتذكر بهذا الخصوص اللجنة البرلمانية: أن ما تم تجنيده خارج إطار الموازنة في وزارة الداخلية فإن اللجنة لم تحصل على أي توضيح أو معلومات من وزير الداخلية لعدم حضوره اللقاء المحدد له من قبل اللجنة لمناقشة ذلك.

وترى اللجنة البرلمانية، أن ما تم من تجنيد في الجيش والأمن خارج إطار الموازنة وبعيداً عن أي معايير أو خطط أو احتياج فعلي.. قد أدى إلى تضخيم نفقات الباب الأول.

مشيرة الى أنها توصلت لاتفاق مع الجانب الحكومي بهذا الخصوص يقضي بوقف التجنيد للعام ٢٠١٣م بما في ذلك الإحلال سواءً بدل الفرار أو المتقاعدين، وسرعة تنفيذ نظام البصمة والصورة في قطاع الجيش والأمن واستكمال هذا النظام في القطاع المدني.

هذا وقد أثير الاسبوع الماضي جدل واسع تحت قبة البرلمان حول قضية التجنيد هذه والتي تمت دون مراعاة الشروط المطلوبة والاحتياج وانما جاءت لتحقيق رغبات قادة وشخصيات نافذة في حزب الاصلاح.

وبحسب المصادر فإن المجندين في العام ٢٠١١م توزعوا على النحو التالي: ١٥٤ ألف جندي يتبعون وزارة الدفاع، فيما يبلغ عدد مجندي وزارة الداخلية ٤٦ ألف، مشيرة الى ان الـ ٢٠٠ ألف جندي في الدفاع والداخلية فيما لم تتوافر معلومات حول تجنيد عام ٢٠١٢م.

هذا وكان الشيخ سلطان البركاني - رئيس كتلة المؤتمر- قد ذُهل من عدد المجندين وقال في جلسة البرلمان، الاثنين الماضي، ان الزعيم علي عبدالله صالح جند خلال ثلث قرن ثلاثين ألفاً، فيما جندت حكومة الوفاق في ثمانية اشهر مائتي ألف فرد بالجيش والامن.

وأكد النواب على الحكومة وقف التجنيد ابتداء من العام الجاري حتى بدلاً عن الفارين والمتقاعدين، وتشكيل لحنة برلمانية حكومية مشتركة للتأكد من سلامة اجراءات التجنيد بوزارتي الدفاع والداخلية السنتين المنصرمتين.

وبهذا الخصوص قال الشيخ نبيل الباشا -عضو مجلس النواب- ان تجنيد ٢٠٠ الف في القوات المسلحة فساد ومفزع لدول الجوار والدول المانحة لليمن.

وطالب الباشا الحكومة بنشر اسماء المجندين الجدد، بالاضافة إلى تحسين اوضاع العسكريين بدلاً من فتح باب التجنيد.. منوهاً الى ان القوات المسلحة لم تستطع حماية ثلاثة سياح في قلب العاصمة صنعاء.

وقال: ان القوات المسلحة مترهلة وليست بحاجة الى تجنيد كونها لم تستطع حماية انبوب النفط وابراج الكهرباء.

واتهم الحكومة بالاساءة الى القوات المسلحة والعمل على مساعدة التهريب وليس مكافحته.

من جانبه قال احمد صوفان ان تجنيد ٢٠٠ ألف شخص سيؤدي إلى كارثة وسيدخل البلاد في نفق مظلم وسيزيد الدين العام.

وزير الدفاع: التجنيد لم يكن من ضمن خططنا ولا نعلم بذلك

نبيل الباشا: تجنيد 200 الف مفزع لدول الجوار

صوفان: تجنيد هذا العدد سيؤدي إلى كارثة

اللجنة البرلمانية: من تم تجنيدهم خارج اطار الموازنة ودون معايير

فساد الحكومة يطيح بهيئة مكافحة الفساد..

كشفت رسالة موجهة من احمد محمد الآنسي- رئيس هيئة مكافحة الفساد- إلى الأخ يحيى الراعي- رئيس مجلس النواب- عن قضايا خطيرة تقف وراء الانقلاب المفاجئ لحكومة باسندوة على الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتوجيهاتها للوزراء بعدم التعامل مع الهيئة .

واعتبرت الرسالة الممهورة بتوقيع المهندس احمد الآنسي- رئيس الهيئة- ونشرها موقع « براقش نت « ان ما قامت به الحكومة غير قانوني ويشكل سابقة خطيرة في عمل أجهزة ومؤسسات الدولة والعلاقة فيما بينها ، فضلاً عن تعطيل عمل الهيئة حتى الانتهاء من تشكيل هيئة جديدة وتسليمها ملفات مكافحة الفساد وفق ما تقضي به القواعد والأصول المسلّم بها في أعمال الإدارة.

كما أن مثل هذا المسلك الغريب الذي أقدمت عليه الحكومة قد أثار تساؤلات محلية ودولية حول أسبابه ومبرراته.

وبيّن الآنسي الاسباب الحقيقية وراء تصرف الحكومة بهذا الشكل ومن ذلك تبرم وضيق الحكومة من متابعة الهيئة لعدد من قضايا الفساد وطلبها تبعاً لذلك من رئيس الوزراء نفسه إلغاء قراراته أو قرارات وزرائه في عقود واتفاقيات تلحق ضرراً بالدولة مثل:

- عقود شراء الطاقة التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين والمصلحة العامة..
- التنازل عن تعويضات مستحقة للدولة من موانئ دبي لإخلالها بالتزاماتها التعاقدية تجاه بلادنا والامتناع عن موافاة الهيئة بما تم من اتفاقات مع موانئ دبي في هذا الشأن.
- التلاعب في تنفيذ بعض مناقصات الشراء وعقود التوريد..
- التلاعب في تحصيل وتوظيف إيرادات سُنت بطريقة غير قانونية ..
- عدم إعمال الضوابط والرقابة اللازمة على بعض عقود الاصطياد..
- الامتناع عن تنفيذ قرارات الهيئة بتوقيف متورطين في قضايا فساد جسيمة وعدم تمكين الهيئة من التحقيق معهم..

مؤكداً ان الحكومة تحاول الإفلات من مساءلة ومحاسبة من تورط في أعمال فساد وهدر للمال العام وهو ما يشكل مفارقة حقيقية بين السياسة العامة المعلنة للحكومة والممارسة الفعلية إزاء قضايا الفساد.

«الميثاق» تنشر نص الرسالة:

الأخ/ رئيس مجلس النواب المحترم

الأخوة/ نواب رئيس مجلس النواب المحترمون

الأخوة/ أعضاء مجلس النواب المحترمون

الموضوع/ قرار الحكومة بإيقاف التعامل مع الهيئة ومنع إذاعة أخبارها

كانت الهيئة بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢١م أي قبل سبعين يوماً من انتهاء ولايتها ، قد رفعت إلى فخامة الأخ رئيس الجمهورية مذكرة تفيد فيها أن ولايتها تنتهي في تاريخ ٢٠١٢/٧/٤م، مطالبة في الوقت ذاته بتحريك الإجراءات القانونية لاختيار هيئة جديدة.

ولاعتبارات كان فخامة الأخ رئيس الجمهورية قد قدرها إذ ذاك، وجّه بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢م باستمرار الهيئة في عملها إلى حين انتهاء الفترة الانتقالية المحددة في المبادرة الخليجية.

في تاريخ ٢٠١٣/١/٨م نقلت وسائل الإعلام توجيه فخامة رئيس الجمهورية إلى مجلس الشورى لترشيح قائمة لعضوية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ، وما كان من الهيئة إلا أن رحبت بهذا الأمر معتبرةً إياه من سلطات رئيس الجمهورية، فضلاً عن كونه إعمالاً للقانون.. وفي نفس هذا التاريخ طالعتنا وسائل الإعلام الرسمية وغيرها بقرار صادر من مجلس الوزراء يلزم الوزراء بعدم التعامل مع الهيئة ويمنع في الوقت ذاته وسائل الإعلام من إذاعة أي أخبار للهيئة!!!!.

وإذ لم تكن هناك من مشكلة على الإطلاق في تشكيل هيئة جديدة تحل محل الهيئة الحالية ، فإن ما كان صادماً ومؤسفاً أن ينزلق عمل الحكومة إلى هذا المستوى من اللاقانونية ليشكل سابقة خطيرة لا تقرها الأعراف والمبادئ القانونية المستقرة في عمل أجهزة ومؤسسات الدولة والعلاقة فيما بينها ، فضلاً عن تعطيل عمل الهيئة حتى الانتهاء من تشكيل هيئة جديدة وتسليمها ملفات مكافحة الفساد وفق ما تقضي به القواعد والأصول المسلّم بها في أعمال الإدارة ؛ كل ذلك إلى جانب ما يمثله القرار من إساءة معنوية علنية لهيئة مكافحة الفساد!!!!.

الإخوة رئيس وأعضاء المجلس:

إن مثل هذا المسلك الغريب الذي أقدمت عليه الحكومة قد أثار تساؤلات محلية ودولية حول أسبابه ومبرراته، وواقع الأمر وتأسيساً على حقيقة تعامل الهيئة مع الحكومة في وقائع مادية وقضايا شابها سلوك فساد ، تجد الهيئة أن الأسباب الكامنة وراء هذا المسلك تتمثل في:

- تبرم وضيق الحكومة من متابعة الهيئة لعدد من قضايا الفساد وطلبها تبعاً لذلك من رئيس الوزراء نفسه إلغاء قراراته أو قرارات وزرائه في عقود واتفاقيات تلحق ضرراً بالدولة، مثل:
- عقود شراء الطاقة التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين والمصلحة العامة.
- التنازل عن تعويضات مستحقة للدولة من موانئ دبي لإخلالها بالتزاماتها التعاقدية تجاه اليمن والامتناع عن موافاة الهيئة بما تم من اتفاقات مع موانئ دبي في هذا الشأن.
- التلاعب في تنفيذ بعض مناقصات الشراء وعقود التوريد.
- التلاعب في تحصيل وتوظيف إيرادات سُنت بطريقة غير قانونية.
- عدم إعمال الضوابط والرقابة اللازمة على بعض عقود الاصطياد.
- الامتناع عن تنفيذ قرارات الهيئة بتوقيف متورطين في قضايا فساد جسيمة وعدم تمكين الهيئة من التحقيق معهم.
- نشر الهيئة لأسماء الممتنعين من أعضاء مجلس الوزراء ومن بينهم رئيس مجلس الوزراء عن تقديم إقرارات الذمة المالية.
- الامتناع عن تنفيذ قرارات الهيئة المتعلقة بحماية الشهود والمبلغين.
- التحامل على الهيئة واتهامها في مصداقيتها باعتبار أنها قد أنشئت في ظل النظام السابق وهو موقف معلن في وسائل الإعلام من قبل وزير الشئون القانونية، في حين أن الهيئة قد التزمت في كل مراحل عملها بالحيدة والموضوعية والاستقلالية التامة وكشفت رغم قلة إمكاناتها المادية والبشرية عن مساحة كبيرة من جرائم الفساد وأعادت إلى الخزينة العامة أموالاً مستحقة للدولة تقدر بمليارات الريالات.

الأخوة رئيس وأعضاء المجلس..

من كل ما سبق يتضح لكم أن السبب الحقيقي وراء هذه القرارات هو سعي الحكومة للإفلات من مساءلة ومحاسبة من تورط في سلوك فساد وهدر للمال العام وهو ما يشكل مفارقة حقيقية بين السياسة العامة المعلنة للحكومة والممارسة الفعلية إزاء قضايا الفساد.

الأخوة رئيس وأعضاء المجلس:

إزاء كل ما سبق ولما كان قرار مجلس الوزراء آنف الذكر يشكل انتهاكاً صارخاً لقانون مكافحة الفساد فقد أقر مجلس الهيئة في جلسة اجتماعه المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/١/١٢م طرح الموضوع على مجلسكم الموقر من كون أن سلامة وقانونية العمل والتعامل بين الحكومة وأجهزة الدولة تستدعي وقفة جادة من جانب مجلس النواب إعمالاً لدوره الرقابي على الحكومة تجاه هذه السابقة الخطيرة التي أقدمت عليها الحكومة في حق هيئة عامة وطنية هي بحكم طريقة تكوينها مفوضية الشعب في مكافحة الفساد..

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،

عن أعضاء الهيئة

م/احمد محمد الآنسي

رئيس الهيئة

الوطنية العليا

لمكـــافحة الفساد